التعليم في مصر

أرسل الينا بعض الاصدقاء (تقويم التعليم في مصر سنة ١٩٣٤) بقلم الاستاذ احمد عطية الله طبع دار الهلال فأحببنا أن ننقل منه هنا بعض الفصول ليطلع القراء على سير التعليم عند اخواننا المصريين ، والتقويم مفيد جداً وفيه فصول اخرى في البعثات والارساليات الى الخارج وفي تعليم البنات وغير ذلك نتركها تقديماً للاهم على المهم ونلفت الانظار بوجه خاص الى الفصل المتعلق بالمدارس الاولية والذي يتعلق بانشاء الجامعة المصرية ، ولا يصعب على أغنيائنا وأهل التجديد فينا أن يحذوا حذو مصر في انشاء مثل هاته الجامعة ان كانوا يريدون قضاء الواجب عليهم نحو الوطن ، هذا وقد كنا من جهة اخرى طلبنا من صديقنا النبيل م. هنري لاَوُست أن يفيدنا ببحث في التعليم بمصر من حيث المواد المقروءة وتطور برامجها الى اليوم ، وسيكون هذا البحث متمماً للمعلومات المنشورة في هذا العدد :

التعليم الاولي — عند ما بدأت الحكومة الاهتمام الجدي بأمر التعليم رأت من الضروري الاعتماد على الكتاتيب في تحقيق ما تسعى اليه لنشر التعليم لأنها لم تكن تستطيع أن تنشيء مدارس صغيرة في كل قرية أو كل حي من أحياء المدن ، واذا فعلت ذلك لم يكن نجاح هذه المدارس الجديدة مضموناً كنجاح هذه الكتاتيب الاهلية التي ثبتت وقوي مركزها بين الاهليين ، ولما كانت هذه الكتاتيب كما رأينا ذات قيمة تعليمية محدودة لعدم استيفاء معلميها أو ابنيتها شروطاً تجعلها جديرة بأن يوكل اليها أمر التعليم ، لهذا كله لم تر الحكومة بدأ من التدخل في أمر هذه الكتاتيب لاصلاحها وجعلها أكثر صلاحية للقيام بهذه المهمة .

ففي سنة ١٨٩٧ أحصت نظارة المعارف الكتاتيب بالقطر المصري احصاء رسمياً فكانت نتيجة ذلك أن حصرت نحو ٩٧٦ كتاباً بها من المعلمين ١٤٥٨٣ فقيهاً وعريفاً وبها من التلاميذ ١٨٠٥٤٨ من بنين وبنات ، وأصدرت قراراً في السنة نفسها بدعوة هذه الكتاتيب لتدخل طوعاً تحت مراقبة نظارة المعارف مقابل اعانة مالية ، وسنت لائحة مبينة للشروط التي تعطى الاعانات على موجبها ، بأن يتألف التعليم اليومي من القراءة والكتابة وتعليم قواعد الحساب الأربع وأن يدخل الكتاب تحت مراقبة النظارة وأن يجيء تقرير مفتشي المعارف عنه مرضيا ، وتقضي هذه اللائحة باعطاء اعانة يمكن أن تبلغ ١٥ قرشاً عن كل تلميذ من تلاميذ كتاتيب الدرجة الاولى وعشرة عن كل تلميذ بكتاتيب الدرجة الثانية ، ولتشجيع تعليم البنات في هذه الكتاتيب كانت تمنح نظارة المعارف اعانات مضاعفة عن كل بنت تتعلم في هذه الكتاتيب .

وكانت أيضاً لنظارة الاوقاف مجموعة من الكتاتيب ملحقة بمساجدها واسبلتها ، وفي سنة ١٨٦٩ صدر الامر بوضع جميعها تحت مراقبة نظارة المعارف وبعد ذلك بعشرين عاماً قرر مجلس النظار احالة مدارس الاوقاف الأولية هذه الى نظارة المعارف...

وحاولت نظارة المعارف اصلاح هذه الكتاتيب بالنهوض بأمر العرفاء والفقهاء الذين يقومون بالتعليم فيها ، وذلك أنها أخذت تعقد منذ عام ١٨٩٨ اختباراً لهؤلاء الفقهاء والعرفاء على أن تمنح من ينجح في هذا الامتحان مكافأة مالية ، واستمر هذا الى سنة ١٩٠٢ ، ففي أول اكتوبر من هذه السنة تقرر اعطاء دروس خصوصية بعد ظهر كل يوم خميس وفي صباح كل يوم جمعة لترقية معارف الفقهاء والعرفاء ، وكان اعطاء تلك الدروس في بعض مدارس ومكاتب بالقطر المصري ، واستمرت الحال كذلك الى سنة ١٩١٢ حيث تقرر الغاء تلك الدراسة اكتفاء بمدارس معلمي ومعلمات الكتاتيب التي أنشئت لهذا الغرض ، وكان يقوم بالتدريس في هذه الدروس معلمو المدارس الابتدائية وغيرها ، وكانوا يدرسون فيها الحساب والخط والاملاء ويمنح الناجحون شهادة ومرتباً قدره مائة قرش للفقيه الذي هو بمثابة رئيس للمدرسة وخمسة وسبعون قرشاً للعريف الذي هو بمثابة مدرس .

وعندما تولت نظارة المعارف ادارة المدارس الأولية بالنيابة عن نظارة الاوقاف كانت مناهج الدراسة في هذه المدارس مقصورة على تعليم القرآن وتعليم مبادىء بسيطة للقراءة والكتابة ضرورية لتعليم القرآن ، عند ذلك فكرت نظارة المعارف في توسيع نطاق هذه المناهج بتوسيع دراسة اللغة العربية وبتدريس الحساب ، ففي سنة

١٨٩٩ وضع منهج للمدارس الاولية مؤسس على تعليم الديانة والتهذيب بما في ذلك القرآن ، ثم اللغة العربية بما في ذلك المطالعة والاملاء والانشاء ، ثم الحساب مقصوراً على القواعد الاربع ، ثم الخط بأنواعه ، وسارت المدارس على هذا المنهج الى سنة ١٩٠٢ حيث أحدثت النظارة تغييراً ثانياً في جدول الدراسة لا من حيث مادته بل من حيث توزيعه .

وفي ١٥ أغسطس سنة ١٩١٦ أصدرت وزارة المعارف قراراً بتغيير خطة الدراسة في المدارس الاولية زادت فيها مواد الدراسة ووسعتها توسيعاً رفع من مستوى هذه المدارس حتى جعلها من نواح لا تقل عن مستوى المدارس الابتدائية ، وصار المنهج يشمل القرآن الكريم والتعليم الديني واللغة العربية بفروعها والخط والحساب ودروس الاشياء وتدبير الصحة ، ثم الرسم والجغرافيا في السنة الرابعة من هذه المدارس فقط ، وبعد ذلك أدخلت التربية الوطنية حصة واحدة في السنة الرابعة .

وتسير مدارس البنات الأولية وفقاً على هذا المنهج مع زيادة المواد الآتية وهي التأمل في مشاهد الطبيعة (أو الاشياء) ثم اشغال الابرة بمتوسط حصة كل يوم (عدا السنة الاولى) ثم أشغال الاطفال في السنة الاولى والثانية ، ولا شك أن هذا المنهج من أنسب المناهج في مدارس البنات الأولية والتي في مستواها ، ومنذ سنة ١٩١٦ ما زالت المدارس الأولية للبنين والبنات تسير على هذا النظام .

وفي سنة ١٩٢٣ فكرت وزارة المعارف في تعميم التعليم الأولي وكان يشرف اذ ذاك على مراقبة التعليم الأولي المرحوم الشيخ عبد العزيز جاويش ، وقد وجدت هذه المجهودات في طريقها الى البرلمان الذي خصص ١٠٠٠٠٠ جنيه في ميزانية سنة ١٩٢٤ للبدء في تنفيذ هذا المشروع ، فبدأت وزارة المعارف بانشاء ١٢٧ مدرسة أولية عرفت من ذلك الحين بمدارس (المشروع) أي مشروع تعميم التعليم الاولى .

وفي سنة ١٩٢٥ اتفقت وزارتا المعارف والداخلية على تنظيم العمل بتوكيل مجالس المديريات في اعداد الاماكن والأثاث اللازم لانشاء هذه المدارس وسمح لهذه المدارس بتقرير ضريبة لا تقل عن ٢ في المائة .

هذا وفي كل مديرية انشئت هيئة فنية تدعى « لجنة التعليم الالزامي » الغرض منها الاشراف على تعميم التعليم . . .

وفي سنة ١٩٢٥ انشأت الوزارة ٧٦٢ مدرسة من هذا النوع ، ثم بدأت بتحويل مدارس المشروع الى مدارس الزامية منذ عام ١٩٢٧ — ١٩٢٨ والمدارس الملحقة ومدارس مجالس المديريات في سنة ١٩٢٩ .

وفي ٤ يوليه سنة ١٩٣٣ صدر القرار الوزاري بتعميم نظام التعليم الالزامي وبالغاء كل الانظمة السابقة ، فكان من ذلك أن بدىء منذ عام ١٩٣٣ — ١٩٣٤ بتحويل المدارس الاولية القديمة الى مدارس الزامية على أن تلغى بالتدريج .

والدراسة بالمدارس الالزامية تسير على نظام نصف اليوم فيخصص النصف الاول من اليوم للبنات والنصف الثاني للبنين حتى يتفرغ تلاميذ كل قسم الى تعلم الحرفة أو المهنة التي يرغبون في اعداد انفسهم لها في أثناء فراغهم ، أما مواد الدراسة فتشمل التعليم الديني (القرآن والديانة والتهذيب) ثم اللغة العربية بفروعها ثم الحساب وبسائط الهندسة والرسم ، ثم المعلومات العامة وهي تشمل مسائل بسيطة في تدبير الصحة والتاريخ والجغرافيا والاشياء ثم التربية البدنية كما يدرس للبنات شيء عن التعليم المنزلي والصحي .

ويبلغ مجموع المدارس الالزامية بانواعها في ختام سنة ١٩٣٢ ٢٨٨١ مدرسة بها ٣٦٣٣١٨ تلميذاً وتلميذة ، أما مجموع الاطفال الذين في سن التعليم الالزامي فيبلغ عددهم ٢١٦٧٢٥٦ أي أنه يلزم من هذه المدارس الالزامية ٥٤١٨ مدرسة .

رياض الاطفال — انشئت في مصر ايضاً عدة رياض للاطفال ، ويقبل الاطفال في هذه الرياض من الخامسة ويقضون فيها ثلاث سنوات ويدرس فيها مبادئ القراءة والكتابة والحساب ويعنى فيها عناية خاصة بالاشغال اليدوية وبالاشياء وبمبادئ العلوم وبالرسم والموسيقى . والغرض من انشاء هذه الرياض اعداد الاطفال للدخول في المدارس الابتدائية .

التعليم الابتدائي — ليس التعليم الابتدائي في الحقيقة أول درجة من درجات التعليم ، بل ان المتقدم للسنة الاولى في المدارس الابتدائية لا بد أن يكون عارفاً بمبادىء القراءة والكتابة والحساب ، ومعنى ذلك أن هنالك مدارس تعد الاطفال للالتحاق بالمدارس

الابتدائية ، وهذه قد تكون الكتاتيب ، أو المدارس الأولية ، أو رياض الاطفال .

ويشترط في طالب الدخول بالفرقة الاولى بالمدارس الابتدائية ألا تقل سنه عن سبع سنوات ، وللاعفاء من امتحان الدخول يجب أن يتم الطفل السنة الثالثة برياض الاطفال .

وقد اخذت مواد الدراسة في المدارس الابتدائية بين زيادة ونقص الى سنة ١٩٣٠ فصار المنهج يشتمل القرآن واللغتين العربية والاوربية والتاريخ والجغرافيا ومبادئ العلوم والرسم والهندسة العملية والاشغال اليدوية ، ومنذ عام ١٩٢٨ توحد منهجا التعليم الابتداءي للبنين والبنات مع تغيير ثانوي، فحصتا فلاحة البساتين في مدارس البنين تقابلها حصتا الاعمال النسوية في مدارس البنات .

ويرجع تاريخ انشاء أول مدرسة ابتدائية الى عهد الخديو اسمعيل باشا وذلك في عام ١٨٦٣ ...

وتنقسم المدارس الابتدائية الى مجموعات على حسب الهيئات التي تديرها أو تشرف عليها ، فمنها مدارس تديرها وزارة المعارف العمومية وعددها ٥٢ مدرسة عدا ١٥ مدرسة ابتدائية للبنات ، ثم مدارس تديرها وزارة الاوقاف ، ومدارس يديرها ديوان الاوقاف الملكية وعددها ست منها اثنتان للبنات .

وتدير مجالس المديريات عدداً كبيراً من المدارس الابتدائية في جميع مراكز المديريات (باستثناء اسوان) ويبلغ عدد هذه المدارس ٨٣ مدرسة منها ١١ مدرسة ابتدائية للبنات ، ولا شك أن مدارس البنات هذه تعد في طليعة مدارس البنات المصرية ، وقد سبقت مجهودات مجالس المديريات في هذه الناحية مجهودات وزارة المعارف نفسها .

ثم هنالك مدارس أهلية وهي على أنواع : مدارس تديرها هيئات كالجمعية الخيرية الاسلامية وغيرها ، ومدارس يديرها أفراد ، وهذه المدارس اما تحت اشراف وزارة المعارف فيزورها مفتشو التعليم فيها وتمنح مكافأة سنويه ، أو مدارس حرة وعددها ١٧١ مدرسة منها ٣٣ مدرسة للبنات ، أما المدارس الخاضعة للتفتيش فعددها ١٥٥ مدرسة منها خمسون مدرسة للبنات .

التعليم الثانوي — يبلغ عدد المدارس الثانوية التي يتقدم منها طلاب لامتحان الشهادة الثانوية ١٤٠ مدرسة ٢٥ اميرية للبنين وخمس للبنات ، و ٤٨ مدرسة تحت تفتيش وزارة المعارف ، و ٦٤ مدرسة حرة غير خاضعة لتفتيشها ...

وكال الغرض من الدراسة الثانوية في باديء الامر التوسع في تعلم اللغات العربية والفرنسية والرياضيات ، وكان التاريخ والجغرافيا والعلوم الفنية باللغات الاجنبية ، وكان الغرض من ذلك مساعدة الطالب على اتقان هذه اللغات لما ظهر في ذلك الحين من ضعف الطالب فيها ، وصار تدريس جميع المواد (عدا اللغة العربية وفروعها) باللغة الاجنبية في سنة ١٨٩٧ ، ومنذ عام ١٩٠٧ وهو عهد سعد زغلول باشا عدل هذا المنهج فأصدر قراراً بجعل دراسة العلوم الرياضية باللغة العربية بالتدريج من ابتداء السنة الاولى ، وابقاء تدريس العلوم الطبيعية والجغرافيا والتاريخ باللغة الاجنبية (الانجليزية أو الفرنسوية) ثم الغى ذلك بالتدريج فيما بعد .

ومما يحسن ذكره أنه عند ما حصل هذا التغيير في تدريس الرياضيات ، وكان من الصعوبة ايجاد المعلمين المصريين الاكفاء ، خول لبعض المعلمين الانجليز أن يدرسوا الرياضيات باللغة العربية بعد أن جازوا امتحاناً في هذه اللغة ، ومنذ عام ١٩١٠ بدأت الوزارة في وضع كتب في الرياضيات باللغة العربية ، قتم في هذه السنة وضع كتب في الجبر والهندسة .

التعليم العالي — ان انشاء المدارس العالية في مصر كان في عهد لم تعد فيه العدة الكافية لاعداد طلاب للالتحاق في سلك هذه المدارس ولم تنتظم فيه انتظاماً شاملاً مراحل التعليم الابتدائية والثانوية ، ولما انشئت مدرسة الطب في سنة ١٨٢٧ كان يقبل فيها الطالب من الازهر دون معرفة بأي لغة اجنبية او باصول العلوم الاساسية لمثل هذه الدراسة العالية كالرياضات والعلوم الطبيعية ، لهذا كان الطالب يدرس مع الدراسة الطبية مبادئ هذه العلوم ، وكان يقوم بالتدريس فيها وفي غيرها جماعة من الاجانب باستخدام مترجمين ...

وقد تطورت هاته المدارس في تقسيمها وتخصيصها تطورات كثيرة كغيرها من المدارس ، والمدارس العالية في الوقت الحاضر التي تشرف عليها وزارة المعارف هي مدرسة الهندسة الملكة وقد انشئت

في سنة ١٨٦٦ ، ومدرسة الطب البيطري، ومدرسة الزراعة العليا وقد كانت من المدارس المتوسطة منذ انشائها في ١٨٩٠ وصارت مدرسة عالية في سنة ١٩١١ ، ومدرسة التجارة العليا وقد انشئت في سنة ١٩١١ والغرض منها اعداد الطالب لدراسة راقية في العلوم الاقتصادية واصول المحاسبة والتجارة واساليبها وصار لهذه المدرسة في السنين الاخيرة اهمية خاصة بمناسبة النهضة الاقتصادية الوطنية حتى اضطرت الوزارة الى تقسيم الدراسة فيها الى نهاري وليلي وأربى عدد طلاب السنة الاولى بها هذا العام على الف طالب وهذا أقصى ما بلغته مدرسة من المدارس العالية في مصر ، ومعهد التربية ، ومدرسة دار العلوم ، ثم مدرسة الفنون الجميلة العليا .

الجامعة المصرية — هي أنبل عمل وأفخر مشروع قامت به مصر الحديثة ، فكما أن الجامع الازهر قد جعل لمصر منذ الف سنة مركزاً ممتازاً في العالم الاسلامي وجعل القاهرة محط رجال طلاب العلم من جاوه والصين والتركستان، فان الجامعة المصرية قد مكنت من هذا المكان فجعلت مصر مركز الدراسات العالية في العالم العربي الادنى والاقصى .

ومما يزيد في فخار هذا العمل ، ان نواة الجامعة قد أنشأتها أيد مصرية حرة ، فهي لم تكن كالكثير من المنشآت العلمية في هذا البلد من غرس الحكومة ، بل كان الدافع اليها شعور تقصير الحكومة نحو التعليم العالي ، ومما جعل هذا الفخر مضاعفاً ان الذي قاد هذه النهضة منذ احدى وعشرين سنة وتصدر افتتاحها في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، هو الذي عند ما تربع على عرش البلاد حبب غرسه بكل ما يحتاج اليه من رعاية وعناية .

انشئت الجامعة المصرية (القديمة) في أواخر عام ١٩٠٨ ولكن انشاءها كان الدور الاخير من مجهودات عنيفة ، قام بها بعض المتصدرين للزعامة الثقافية في مصر في ذلك الحين ، وليس أروع من أن نسمع قصة هذه المجهودات يسردها لنا العميد الانجليزي اللورد كرومر في آخر تقرير كتبه عن حالة مصر عن سنة ١٩٠٦ يقول اللورد كرومر : (تألفت لجنة من أعيان المصريين أخيراً للنظر في انشاء جامعة وطنية ، وقد قرأت المنشور الذي أذاعه سكرتير اللجنة (قاسم بك امين) بامعان وتدقيق فلم أجد فيه ما لا يطابق آرائي، فقد ورد فيه أن أسلوب التعليم المتبع في مدارس الحكومة ناقص ، وأنه يستحسن تسهيل السبل لتعليم أرقى من الذي يتيسر طلبه في مدارس الحكومة .

« ولما كان اخراج هذا المشروع من القول الى الفعل يقتضي زماناً فاني اشير على اصحابه أن يدرسوا تاريخ انشاء المدارس الجامعة في البلدان الاخرى . . وأهم المسائل جميعها هي من يكون طلبة العلم في هذه الجامعة ، والمفهوم من منشور اللجنة أن الرأي السائد انما هو استخدام عدد من الاساتذة لالقاء الدروس على كل راغب في التعلم يريد أن يحضر درساً ليتفقه في العلم .

« . . . وليس غرضي من الاشارة الى هذه الأمور تثبيط همة القائمين بأمر المشروع فان ذلك بعيد جداً عن مرادي، وانما قصدت بعض النصائح لهم . »

ثم يعود اللورد كرومر الى بلاده ويجيء السير الدن غورست ليقص لنا ما اتصل بسمعه من أمر الجامعة بعد التفكير في انشائها بعام .قال : « انضم يعقوب أرتين باشا الوكيل السابق لنظارة المعارف العمومية ، وحسين رشدي باشا مدير عموم الاوقاف ، والمسيو مسبرو مدير عموم الآثار ، الى اللجنة التي تألفت برآسة سمو الامير احمد فؤاد باشا (جلالة الملك) للنظر في انشاء جامعة وطنية ، وفي أسماء هؤلاء الثلاثة ذوي الخبرة الواسعة في امور التعليم كل ضمان على أن يقوم المشرع على قواعد ثابتة ويؤول الى توسيع نظام التعليم في هذه البلاد . . . »

نشرت اللجنة التي قامت بأمر انشاء الجامعة الاغراض من تكوينها واهمها ما يأتي :

(١) اعلاء شأن الاهالي الادبي والعقلي بنشر العلوم ولا سيما العلوم الحديثة ودرس آداب اللغة وايجاد معهد للعلم والفلسفة يتصل بالمعاهد التي على نمطه في اوربا .

(٢) اقامة مداولات عمومية للبحث في القضايا العلمية والمواضيع الأدبية والتاريخية .

(٣) تدبير مال خاص للانفاق على عدد معين من التلاميذ يرسلون الى اوربا ليدرسوا دروساً خصوصية .

(٤) بقاء الجامعة مشروعاً خصوصياً تقوم موارده بنفقاته وغير ذلك من المباديء الخاصة بنظام أساتذته وبمثاليته وبعلاقته بالحكومة .

وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ تم انشاء الجامعة وفتح أبوابها الخديوي السابق ، وكان الأمير أحمد فؤاد باشا رئيساً للجنتها التأسيسية .

وكان المدرسون في الجامعة خمسة منهم مصريان هما : أحمد زكي بك (باشا) للحضارة الاسلامية ، وأحمد كمال بك (باشا) للحضارة المصرية القديمة ، وبلغ عدد الذين قيدوا اسماءهم بين طلاب الجامعة ٧٥٤ منهم ٦٧٨ من المصريين وبين الطلاب ٢٤٣ من مستخدمي الحكومة و ٣١ من النساء .

وقد بلغ مجموع الاكتتابات والتبرعات والاعانات للجامعة في أثناء السنة الاولى ٢٧٠٠٠ وممن تقرن اسماؤهم بتاريخ انشاء الجامعة ، الاميرة فاطمة اسمعيل شقيقة جلالة الملك التي تبرعت بحلاها الثمينة ، وبقطعة أرض واسعة في الجيزة لتشيد عليها الجامعة وقدرت ميزانية الجامعة في أول سنة بعد انشائها (١٩٠٥) بنحو ١١٠٠٠ ج م ولا زالت الهبات تتوالى عليها ، وبناء عليه قررت الجامعة ارسال عشرة تلامذة الى اوربا .

وفي العام الثاني اتسعت دائرة الجامعة بعض الشيء ، فصار المحاضرون سبعة بدلا من خمسة منهم ثلاثة من المصريين وهم حفني بك ناصف لادب اللغة العربية ، واسمعيل بك (باشا) حسنين للطبيعة ، وصابر باشا صبري للرياضيات العالية ، كما بدىء بالقاء محاضرات للسيدات باللغة الفرنسية ، وكان متوسط الحضور ٣٥ منهن مصريات و ٢٣ اروبيات ، ولقيت الجامعة مساعدة أدبية من بعض البلاد الاجنبية فأهدت اليها الحكومة الايطالية آلات كاملة مما يلزم لتجارب الطبيعة ، وقبلت فرنسا أن تعلم مجاناً ثلاثة من الشبان المصريين الذين ترسلهم الجامعة ، وقد صار في مكتبة الجامعة ٨٠٠٠ كتاب أهدى الكثير منها البلاد الاجنبية والمجالس البلدية والجمعيات العلمية ، وبلغ عدد الطلبة الذين ترسلهم الجامعة الى اوربا ليتمموا دراستهم على نفقتها ويعودوا اليها اساتذة في المستقبل ١٩ بدلا من ١١ .

وبعد ذلك بعام (١٩١٠) انشيء قسم لآداب اللغة والفلسفة والدين يقضون فيه أربع سنوات يقبلون في الامتحانات النهائية ويمنحون ديبلوم الجامعة ، وكان يشترط في هذا القسم أن يكون الطالب حائزاً على البكالوريا المصرية أو على شهادة أجنبية تعادلها كما اتجهت النية الى انشاء قسم للعلوم الاجتماعية والاقتصادية ، وفي هذا العام تعددت انواع المحاضرات فصارت ١٣ ومن بين المحاضرين المصريين الشيخ محمد الخضري لتاريخ الامم الاسلامية وسلطان محمد بك لدراسة الفلسفة العربية واسمعيل رأفت بك الجغرافيا ، وشارل شادياق للاقتصاد الزراعي ، كما توسعت الجامعة في محاضرات للسيدات تشمل الفلسفة والتربية وعلم الصحة ، وكان عدد المحاضرات ثلاثاً منهن مصريتان : السيدة نبوية موسى للعلوم العصرية والسيدة لبيبة هاشم للتربية ، وزادت عدد أعضاء بعثة الجامعة فبلغت ٢٤ بدلا من ١٩ ، وزيد عدد مجلدات المكتبة من ٩٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ ، ومنحت الحكومة الجامعة اعانة سنوية لأول مرة مقدارها ٢٠٠٠ جنيه .

وأخذت مناهج الدراسة تتسع من عام لعام ، وكثر عدد المحاضرين من المصريين حتى بلغ عددهم في سنة ١٩١٦ ثلاثة عشر محاضراً ، منهم غير من سبق ذكره : الشيخ محمد المهدي لآداب اللغة وتاريخها ، ومحمد فهمي أفندي لتاريخ الشرق القديم وعبد الحميد بدوي أفندي (باشا) لقانون العقوبات المقارن ، وحسن نشأت أفندي (باشا) لقانون الجنايات المقارن ، ومحمود حسن أفندي لتحقيق الجنايات العملي ، وحسين رمزي لعلم الاجتماع الجنائي ، والدكتور محجوب ثابت أفندي (بك) للطب الشرعي وحسن كامل الشيشني للاقتصاد السياسي ، وفهمي عبد اللطيف افندي للقانون المالي ، وحسين تيمور بك لاعمال البنوك ، ومصطفى بدوي الشيتي للاقتصاد الزراعي .

واستمرت الجامعة مفتوحة الابواب للالقاء المحاضرات في الآداب والفلسفة والعلوم الاجتماعية الى سنة ١٩٢٣ ، وفي هذه الاثناء منحت الكثير من المتقدمين اليها شهادات الليسانس في الآداب والدكتوراه ، وعاد اليها كثير من طلبتها القدماء الذين أرسلتهم الى اوربا لتلقي العلم على حسابها ، واشتغلوا بالتدريس فيها ، ولكن مع ذلك أخذ عدد طلبتها في التضاؤل ، فاتفق رجال ادارتها على التنازل عنها لوزارة المعارف العمومية في ديسمبر سنة ١٩٢٣ على أن تدمج فيها مدرستا الطب والحقوق ضمن كلياتها وتنشأ فيها كلية للعلوم .

وفي ١١ مارس سنة ١٩٢٥ صدر المرسوم الملكي بانشاء الجامعة باسم « الجامعة المصرية » مكونة من أربع كليات : كلية الآداب ، والعلوم ، والطب ، والحقوق . ويجوز انشاء كليات أخرى فيما بعد بمرسوم يصدر لهذه الغاية .

الازهر — يعتبر الازهر أول مسجد بالقاهرة ، أنشأه القائد جوهر الكاتب الصقلي للخليفة الفاطمي المعز لدين الله عند ما اختط القاهرة ، وشرع في بنائه في سنة ٣٥٠ هجرية — سنة ٩٤٠ ميلادية ، وكان حال هذه المدرسة كامثالها من المعاهد العلمية بدأت صغيرة ولكنها ما لبثت حتى اتسع نطاقها بما أفاض عليها الملوك والامراء من هبات مالية ، ومن اوقاف على طلبته وعلى علمائه ، وبما جددوه أو شادوه من أروقة جديدة فيه ومساكن لايواء الطلبة الغرباء .

وكان نظام الازهر كالقرويين والزيتونة سهلا يكاد يكون فطرياً ولم يكن به من مظاهر نظامات التعليم الحديثة شيء حتى العهد القريب ، وفي ١٩٢٣ صدر قانون بانشاء قسم للتخصيص ، ثم قانون آخر في سنة ١٩٣٠ باعادة تنظيم الجامع الازهر والمعاهد الدينية الاسلامية وبالازهر الآن حسب النظام الجديد ثلاث كليات : كلية الشريعة ، وكلية اللغة العربية ، وكلية اصول الدين . كما أن به قسماً أولياً وثانوياً للطلبة الذين هم من مصر ومن بعض مديريات اذ تقوم المعاهد الدينة الاخرى مثل التي في الاسكندرية وطنطا بهذا النوع من التعليم الديني .

وقد دخل التجديد الازهر وصار على حالته اليوم بعد جهود ومجادلات عنيفة كالتي تشاهد الآن في القرويين .

وأما حياة الطالب الازهري فلا زالت الى الآن كحياة طالب معهدنا الديني .

ويبلغ عدد الاساتذة المدرسين في أقسامه ١٦٢ ويبلغ عدد الطلبة بالقسم الابتدائي ١٢٣٩ وبالقسم الثانوي ٦٨٨ وبالقسم العالي ٥١٦ وبالكليات ٤٨٩ وبالتخصص ٢٦٥ وبالقسم المؤقت ١٠٨٤ هذا عدا الطلبة الذين في معهد الاسكندرية ومعهد طنطا ومعهد اسيوط ومعهد دسوق ومعهد دمياط ومعهد الزقازيق .

ويوجد في الازهر دار للكتب الازهرية بها نحو ٦٣٢٧٠ مجلداً بين مخطوط ومطبوع كما توجد في بعض اروقة الازهر مكاتب خاصة ، فمكتبة المغاربة تحتوي على ٨١٨٣ مجلداً ومكتبة الاتراك على ٧٢٨٢ مجلداً ، ومكتبة الشوام على ٣٧٦٤ مجلداً ، ومكتبة الصعايدة على ١٨٨٥ مجلداً ، ومكتبة رواق الحنفية على ١٨٩٤ مجلداً ورواق السنارية على ٧٣٠ مجلداً .

في خزانة كلية القرويين [1]

اكتشافات هامة

بمناسبة ما كان نشره جناب المستشرق الشهير الوزير المفوض والمستشار سابقاً بالايالة الشريفة الم. كي عن الاوراق الخمسة عشرة من الانجيل التي كنت اكتشفتها بخزانة كلية القرويين منذ سنة فاني اليوم أقدم للقراء الكرام وعشاق الذخائر الفنية اكتشافات هامة ترفع خزانة القرويين وتقف بها في صف الخزائن الكبرى الطائرة الصيت في العالم ، ولنبدأ أولا ببيان مساعدة الاقدار لما تمناه الم. كي في خاتمة مقاله من العثور على باقي الانجيل المشار اليه ثمة فأقول عثرت في هذا الشهر المبارك على خمسة وعشرين ورقة أخرى من انجيل يوحنا مكتوبة بخط اندلسي جيد بتراجم بالقلم الاحمر في رقّ الغزال فأصبحت الخزانة القروية حاوية لأربعين ورقة في الرق من أنجيل يوحنا ولوقا على مثال ذلك الخط ومنهاجه وعلى لحنه في الاعراب الضروري الذي يستبعد العقل صدوره من عالم عربي اذ الذي يقتضيه النظر بعد طول البحث وكثرة امعان النظر أن الانجيل هو ترجمة راهب تحقق صحة ديانة الاسلام فاعتنقه ، وحرصاً وراء تحصيل العلوم واذاعتها قام بترجمة الانجيل وهذا لا ينافي ما كتبه جناب المستشرق من أن هذه النسخة هي التي كانت عند العلامة المجتهد ابن حزم فإن مما يقربه أن جميع ما ألفيته بمصرية الحزم ذات المنظر المحزن كله بخط أندلسي وارد من الاندلس والثروة الفنية التي كانت بالمغرب ولا زالت جلها من المدنية الاندلسية والشواهد على ذلك اكثر من أن تحصى .

[1] راجع عدد ١١ من « مجلة المغرب » .